رابطة برلمانيون لأجل القدس

Parliamentarians for Al Quds

الأسرى الفلسطينيون

تعذيب حتى الموت

رابطة برلمانيون لأجل القدس

Parliamentarians for Al Quds

أبريل 2024

مقدمة

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي آلاف الفلسطينيين على مدار سنوات الاحتلال في ظروف اعتقال غير إنسانية ومخالفة للقوانين والأعراف الدولية، واستخدمت بحقهم الابتزاز والتعذيب الجسدي والنفسي، كما لاحقت نواب المجلس التشريعي الفلسطيني والنخب الأكاديمية والسياسية والحقوقية.

ومنذ بداية حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني في الـ 7 من أكتوبر الماضي، زادت قوات الاحتلال من اعتقالاتها بحق الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بالإضافة لحالات اعتقال داخل الأراضي المحتلة عام 48.

ونفذ جيش الاحتلال خلال حرب الإبادة اعتقالات تعسفية وإخفاء قسري لمئات المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة بينهم نساء وأطفال، ويرفض الكشف عن مصيرهم وظروف اعتقالهم، وحول سجونه إلى "مقابر أحياء" واستخدم كافة أشكال التعذيب بحق الأسرى بالتزامن مع تعتيم كبير من قبل إدارة السجون لعدم فضح الجرائم التي تمارسها بحقهم، ومنع زيارات الأهل والمحامين، وقام بقطع الأسرى بشكل كامل عن العالم الخارجي.

ووثقت المنظمات المعنية بالأسرى تعرضهم لجرائم قتل عمد وإعدام تعسفي وخارج نطاق القانون والقضاء، وقتل تحت التعذيب داخل السجون، والاعتداء الجنسي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية بحق الأسيرات الفلسطينيات، من خلال التعرية والتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب، خلال احتجازهن لمدد متفاوتة من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.

وتقتحم قوات الاحتلال غرف الأسرى بشكل يومي، يقوم خلالها الجنود بالاعتداء على الأسرى بالضرب المبرح بالهراوات والبنادق والغاز والأعيرة المطاطية، فيما يتعمد الجنود الاعتداء عليهم بشكل عنيف للتسبب بإصابات جسدية، ومن ثم إهمال إصابتهم وتركهم بشكل متعمد دون علاج.

إحصاءات الأسرى

01 بلغ إجمالي عدد المعتقلين الفلسطينين في سجون الاحتلال الاسرائيلي حتى بداية مارس، 9400 معتقل، من بينهم 228 معتقلة، و460 طفلاً.

02 استشهد في سجون الاحتلال منذ بداية حرب الإبادة 16 معتقلاً، فيما سلم الاحتلال عشرات الجثامين مجهولة الهوية لمعتقلين من غزة.

03 يرافق حملات الاعتقالات جرائم وانتهاكات متصاعدة، منها: تنكيل واعتداءات بالضرب، وتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التّخريب ومصادرة الممتلكات والأموال.

04 يحتجز الاحتلال 450 جثمانا فلسطينياً، منهم 256 شهيداً في مقابر الأرقام، 18 منهم تعود لأسرى قضوا داخل سجون الاحتلال.

05 ينتهج الاحتلال سياسة اعتقال زوجات وأمهات وشقيقات الأسرى للضغط عليهم، فيما لا توجد معلومات عن عدد المعتقلات من غزة.

06 يعتقل الاحتلال 3558 فلسطينياً إدارياً، منهم 17معتقلة إداريًا، و40 طفلًا، و37 صحفيًا.

07 يعتقل الاحتلال 17 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني.

08 بلغ عدد الأسرى الذين صدرت بحقّهم أحكامًا بالسّجن المؤبد 597 فلسطينياً.

- إلى جانب حملات الاعتقال هذه، فإنّ قوات الاحتلال نفّذت إعدامات ميدانية، منهم أفرادًا من عائلات المعتقلين.
- هذه المعطيات لا تشمل أي أعداد حالات الاعتقال من غزة، بسبب رفض الاحتلال الإفصاح عنها، واستمرار إخفائهم قسريًا وعدم إعلان عن مصيرهم أو السماح للمؤسسات الدولية بالإطلاع على أوضاعهم.

قانون المقاتلين غير الشرعيين

أصدر وزير الجيش الإسرائيلي يواف غالانت بتاريخ 8 أكتوبر 2023 أمرًا يفيد باعتبار المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة ضمن " قانون المقاتلين غير الشرعيين"، والذي ينص على احتجاز المعتقلين من غزة في معسكر يدعى سديت يمان وهو معسكر للجيش بالقرب من بئر السبع.

يخول القانون جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي شن عمليات اعتقال تعسفية وعشوائية وواسعة النطاق في قطاع غزة تحت إطار "قانون المقاتلين غير الشرعيين"، الذي يجرد الأسرى والمعتقلين من كافة الحقوق التي يوفرها لهم القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك الحماية القانونية المقررة لهم بحسب أوضاعهم القانونية.

وبموجب هذا القانون لا يحظى المعتقل بمعاملة أسير الحرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، أو بمعاملة الأشخاص المعتقلين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف، وقد عدل هذا القانون مع بدء جريمة الإبادة الجماعية في غزة، بحيث يسمح باحتجاز الفلسطينيين لمدة 75 يومًا قابلة للتمديد إلى ما لا نهاية، وذلك على أساس أدلة سرية لا يحق للمحتجز أو محاميه الاطلاع عليها، مما يحرمه من حقه في الدفاع والمحاكمة بأدنى معايير المحاكمة العادلة.

وبحسب البيانات التي قدّمتها سلطة السجون الإسرائيلية، فإن عدد الفلسطينيين المعتقلين من غزة بموجب القانون المذكور بلغ نحو 800 معتقلًا، إلى جانب آلاف آخرين يتم احتجازهم في منشآت اعتقال عسكرية.

ويعد هذا القانون مخالفاً بشكل كلي للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي العام، واتفاقيات جنيف؛ والنصوص واضحة بهذا الشأن، ويُعتبر القرار خطيراً لأنه يمكن بموجبه اعتقال أي مواطن لمدة مفتوحة، دون توجيه لائحة اتهام، كما يعتقل في سجون بعيدة كلياً عن رقابة جمعيات ومؤسسات حقوق الإنسان والصليب الأحمر، ما يسمح للاحتلال بارتكاب الفظائع بحق الأسرى الفلسطينيين في ظل بيئة منافية كلياً لكل مضامين الإنسانية والأعراف والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن.

الإعدام الميداني للمعتقلين

ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة جرائم مروعة ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في القطاع والضفة الغربية المحتلة، وأخضعهم للتعذيب ونفذ بحقهم عمليات إعدام تعسفية خارج نطاق القانون والقضاء خاصة في غزة، فيما قتل آخرون لم يتم حصر عددهم تحت وطأة التعذيب في معسكرات الاعتقال التابعة للجيش.

اعتقل جيش الاحتلال مئات الفلسطينيين من منازلهم أو من مراكز الإيواء التي داهمتها قواته في مناطق توغلها في غزة بينهم أطفال ونساء، ووثقت شهادات ومقاطع مصورة تعرض العشرات منهم لإعدامات ميدانية واعتداءات تعسفية، وهي امتداد لجرائم القتل والإعدامات الميدانية واسعة النطاق التي ينفذها الجيش خلال عملياته العسكرية واقتحامه للبيوت ومراكز الإيواء.

تقوم قوات الاحتلال بإخفاء من تعتقلهم قسرياً من غزة ولا تفصح عن أعدادهم أو أسمائهم أو ظروف أو أماكن احتجازهم، مما يزيد من فرص حصانتها من المساءلة وافلاتها من العقاب عن هذه الجرائم المرتبطة بالقتل تحت التعذيب والاعدامات التعسفية والخارجة عن نطاق القانون والقضاءالتي ترتكبها ضد الفلسطينيين.

وسلمت قوات الاحتلال عشرات الجثامين مجهولة الأسماء، إلى جانب تسليم جثامين لعدة أشخاص عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر دون أي معلومات عن هوية الأشخاص أو تفاصيل أخرى حول اعتقالهم بعض هذه الجثامين تعود لفلسطينيين كانوا بالفعل معتقلين لدى الجيش وظهرت على أجسادهم علامات تؤكد تعرضهم للتعذيب والضرب الشديد المفضي إلى الموت.

لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد المعتقلين الفلسطينيين من غزة حتى الآن، نظرًا لحوادث الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي داخل القطاع وصعوبة تلقي البلاغات بسبب تشتت العائلات وانقطاع الاتصالات والإنترنت شبه الدائم، غير أن تقديرات أولية تشير إلى تسجيل أكثر من ثلاثة آلاف حالة اعتقال، بينهم ما لا يقل عن 200 امرأة وطفل، فيما لا توجد أي معلومات رسمية عن مواقع احتجازهم أو الظروف والتهم الموجهة لهم.

الإعتداءات الجنسية بحق المعتقلات

وثقت المراكز الحقوقية ووسائل الإعلام، شهادات عن تعرض معتقلات فلسطينيات من قطاع غزة للعنف الجنسي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، من خلال التعرية والتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب، خلال احتجازهن لمدد متفاوتة من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.

وتضمنت شهادات المعتقلات اللواتي أفرج عنهن مؤخرًا بعد أن أمضين مددًا مختلفة من الاعتقال تعرضهن لممارسات قاسية تصل حد التعذيب، بما يشمل ضربهن بشكل وحشي، وتهديدهن بالاغتصاب حال عدم الانصياع لأوامر الضباط والإجبار على التجرد الكامل من ملابسهم والتفتيش العاري أمام جنود ذكور، وتوجيه ألفاظ نابية بحقهن، وتقييدهن وتعصيب أعينهن لفترات طويلة، واحتجازهن في أقفاص مفتوحة وسط أجواء شديدة البرودة، وحرمانهن من الطعام والأدوية والعلاج اللازم والمستلزمات النسائية، وتهديدهن بشكل متواصل بحرمانهن من رؤية أطفالهن، عدا عن قيام الجيش بنهب أموالهن وممتلكاتهن التي كانت بحوزتهن عند الاعتقال.

وكان بيان لخبراء في الأمم المتحدة أعرب عن القلق إزاء تقارير موثوقة بشأن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب والتهديد به والتعذيب والحرمان من الرعاية الصحية والغذاء.

وقال الخبراء الأمميون المستقلون الذين عيّنهم مجلس حقوق الإنسان، إن الصور المهينة للمعتقلات رفعها جنود الاحتلال على الإنترنت، كما لم تسلم النساء والفتيات من القتل الواسع النطاق للمدنيين الفلسطينيين.

من جهته، أكد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن كل هذه الانتهاكات تأتي في سياق نزع الإنسانية عن الفلسطينيين في قطاع غزة جميعًا، وبخاصة الأطفال والنساء، وبالتالي تبرير وتطبيع كافة الجرائم المرتكبة بحقهم.

وبين المرصد أن ما تقوم به إسرائيل من ممارسة التعذيب ضد المعتقلات الفلسطينيات، ومعاملتهن معاملة لاإنسانية، وارتكاب مختلف أشكال العنف الجنسي ضدهن، بما في ذلك الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب، وخدش الحياء، وهتك الحرمات، والتجريد من الملابس، والاعتداء على كرامتهن، وتعمد إلحاق الألم والمعاناة الشديدة بهن، تعتبر في مصاف جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي جرائم قائمة بحد ذاتها، بحسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتأتي أيضًا في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة منذ السابع من تشرين أول/أكتوبر من العام الماضي.

وجدد الأورومتوسطي مطالبته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتحمل مسؤولياتها والتحقق من أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لا سيما النساء والفتيات، والتأكد من ظروف احتجازهم، والبحث عن المفقودين والمفقودات منهم، خاصة مع تزايد حالات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والاعتقال الإداري وتطبيق قانون المقاتلين غير الشرعيين المخالف للقانون الدولي على أسرى ومعتقلي قطاع غزة.

وشدد على ضرورة قيام الصليب الأحمر بتبني المواقف العلنية وإصدار البيانات في كل مرة ترفض فيها إسرائيل السماح لها بالقيام بمهامها المنوطة بها، وعلى رأسها زيارة المعتقلين والأسرى الفلسطينيين.

وحول جيش الاحتلال سجون ومراكز احتجازه إلى نسخ أشد دموية من سجن "غوانتانامو"، بما تشهده من أشكال تعذيب مشينة، بما في ذلك المفضي إلى القتل، وسوء المعاملة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، والحرمان من الحد الأدنى من الحقوق الأساسية، وذلك على الرغم من الإدانات الدولية المتعددة والمطالب بضمان حقوق الأسرى والمعتقلين وسلامتهم.

استهداف نواب المجلس التشريعي الفلسطيني

شكل اختطاف وزراء ونواب ممثلي الشعب الفلسطيني سابقة تاريخية خطيرة وجريمة سياسية جديدة، واعتبر انتهاكاً فاضحاً لأبسط الأعراف والمواثيق الدولية، وعدواناً سافراً على المؤسسات الشرعية الفلسطينية ورموزها، ومساساً فاضحاً بالحصانة التي يتمتعون بها، بهدف تقويض السلطة وعمل المجلس التشريعي وإضعاف النظام السياسي الفلسطيني.

ويؤكد القانون الدولي على أنه لا يجوز اعتقال الأفراد بناءً على آرائهم السياسية، فقد جاء في المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية على أنه "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب"، (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر1966).

ومع ذلك، يتم اعتقال القادة السياسيين الفلسطينيين بشكل دوري كجزء من سياسات الاحتلال المستمرة لقمع سير العملية السياسية الفلسطينية، وقمع ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وتركزت هذه السياسة في السنوات الأخيرة ضد نواب المجلس التشريعي، حيث شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة خلال انتخابات المجلس عام 2006، طالت حوالي 450 عضواً وداعماً لكتلة "التغيير والإصلاح" المشاركة في الانتخابات، سواء بسبب مشاركتهم في أنشطة الدعاية الانتخابية للكتلة أو لمشاركتهم في الانتخابات البلدية في مختلف مناطق الضفة الغربية، وتم تحويل غالبية المعتقلين للاعتقال الإداري لفترات مختلفة، وأفرج عن بعضهم يوم الانتخابات.

واعتقلت قوات الاحتلال في عام 2009 ، ما يقارب ثلث نواب المجلس التشريعي، مما منع المجلس من الانعقاد، وخلال العام 2017، اعتقلت قوات الاحتلال 14 نائباً، أما بالعام 2018، فقد اعتقلت 6 نوّاب، وفي العام 2019 جرى اعتقال 11 نائباً.

واتخذت في السنوات الأخيرة عدة قرارات من هيئات ومؤسسات دولية فيما يخص الأسرى والمعتقلين من نواب المجلس التشريعي، حيث قرر البرلمان الأوروبي في 5 تموز 2012 بشأن سياسته حول الضفة الغربية والقدس المحتلة، ودعا لإنهاء الاعتقال الإداري دون تهمة رسمية أو محاكمة للفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية، من أجل الوصول إلى محاكمة عادلة لجميع المعتقلين الفلسطينيين، وإطلاق سراح الأسرى السياسيين الفلسطينيين مع ايلاء اهتمام خاص لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني والمعتقلين الإداريين.

وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي قراراً اعتمد بالإجماع في 5 نيسان 2012، ونص على اعتقال نواب المجلس التشريعي انتهاك للقانون الدولي، وطالب بالإفراج الفوري عنهم.

5. PARLAMENTERLER ARASI KUDÜS PLATFORMU KONFERANSI

THE FIFTH CONFERENCE OF THE LEAGUE OF PARLIAMENTARIANS FOR AL-QUDS

المؤتمر الخامس لرابطة برلمانيون لأجل القدس

FİLİSTİN İÇİN ÖZGÜRLÜK VE BAĞIMSIZLIK - FREEDOM & INDEPENDENCE FOR PALESTINE - الحرية والاستقلال لفلسطين

ÜMMETİN TEMSİLCİLERİ VAKFI

رابطة برلمانيون لأجل القدس

Parliamentarians for Al Quds

www.LP4Q.com

lp4q.ar

Website